



تقرير رئيس

الندوة العالمية الخامسة عشرة لمنظمي الاتصالات (GSR)



ملخص



احتفت الندوة العالمية الخامسة عشرة لمنظمي الاتصالات 11-9، (GSR-15 يونيو)، التي عُقدت في استاد الصداقة الصينية الغابونية (Stade de l'Amitié Sino-Gabonaise) في ليبرفيل، غابون، باستقبال ما يزيد على 400 من واضعي السياسات الدوليين من الهيئات التنظيمية والشركات الرائدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في العالم.

ونظم الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) هذا الحدث بالتعاون مع حكومة الغابون، بدعوة كريمة من هيئة تنظيم الاتصالات الإلكترونية والبريد (ARCEP) في الغابون تحت رعاية فخامة الرئيس علي بونغو أونديمبا، وتحت موضوع "الاهتمام بالفجوة الرقمية - الحوافز التنظيمية لتحقيق الفرص الرقمية".

وتناول البرنامج الحافل بالأنشطة الذي ترأسه رئيس هيئة تنظيم الاتصالات الإلكترونية والبريد السيد لين مومبو، والذي امتد على مدى ثلاثة أيام، المواضيع الرئيسية التي يواجهها المجتمع التنظيمي، وقد اشتملت على مناقشات تفاعلية بشأن المدفوعات المتنقلة واستراتيجيات الاستثمار ونماذج تقاسم الشبكات والضرائب والاقتصاد الرقمي و"إنترنت كل شيء" وقابلية التشغيل البيئي والتنظيم واستخدام النطاق العريض والسبل التي يمكن من خلالها للتنظيم أن يساعد على تعزيز إمكانية النفاذ للجميع.

وشملت الندوة العالمية الخامسة عشرة لمنظمي الاتصالات التي عُقدت في 8 يونيو 2015 سلسلة من الاجتماعات من بينها اجتماعان استضافتهما شريكان هما رابطة شركات تشغيل الاتصالات المتنقلة والمنتدى العالمي للمطاريق ذات الفتحة الصغيرة جداً، إلى جانب اجتماع كبار المسؤولين التنظيميين من دوائر الصناعة واجتماع للرابطات التنظيمية.

الثلاثاء 9

جلسات الحوار العالمي بين المنظمين
ودوائر الصناعة (GRID)



حظي حفل افتتاح الندوة العالمية الخامسة عشرة لمنظمي الاتصالات الذي أقيم في 9 يونيو 2015 بعدد من الضيوف المرموقين بمن فيهم معالي السيد سيرافين موندونغغا، وزير العدل في غابون، ومعالي السيد باستور نغوا نيميه، وزير الاقتصاد الرقمي والبريد، والسيد جان فرانسوا ندونغو، رئيس المجلس الوطني للاتصالات، وقد انضم إليهم السيد عبد الكريم سومايلا، الأمين العام للاتحاد الإفريقي للاتصالات (ATU)، والسيد براهيم سانو، مدير مكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد والسيد أندرو رونغغيه، المدير الإقليمي لإفريقيا.

وبعد ترحيبه بالمشاركين وشكرهم بحرارة على حضورهم للندوة العالمية الخامسة عشرة لمنظمي الاتصالات، قال رئيس الندوة السيد لين مومبو إنه بفضل الرؤية المستنيرة لفخامة الرئيس علي بونغو أونديمبا، رئيس الجمهورية الغابونية، باشرت غابون برنامجاً ضخماً لتحديث البنية التحتية للاتصالات والنطاق العريض وإنشائها من أجل تحقيق التوصيلية الكاملة للبلد في المستقبل القريب.

وقال مدير مكتب تنمية الاتصالات، السيد براهيم سانو، في ملاحظاته الافتتاحية إلى المندوبين "إن جميع البلدان ليست بحاجة إلى قاعدة متينة للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فحسب، بل تحتاج أيضاً إلى أطر قانونية وتنظيمية مناسبة لتعزيز الاستثمار والابتكار."

وقبل الشروع في افتتاح الندوة الخامسة عشرة، تحدث فخامة السيد سيرافين موندونغغا، وزير العدل في غابون، نيابة عن الرئيس وأشاد بالندوة العالمية لمنظمي الاتصالات (GSR) كمنصة ممتازة لتبادل المعلومات والخبرات وتعزيز معارف الفرد بشأن قضايا الساعة والقضايا ذات الصلة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقال إن النطاق العريض كان بمثابة أداة لتحويل المجتمع ومحرك لتنمية قطاعات عديدة. وتعترف غابون أيضاً بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تشكل صميم الاستراتيجية الرقمية الناشئة للغابون - رؤية عام 2025 (الخطة القطاعية الرقمية للغابون التابعة للخطة الاستراتيجية الناشئة للغابون (PSGE)).

تمويل مجتمع رقمي شامل - من البنية التحتية إلى البيانات



بدأ مكوّن الحدث الخاص بالحوار العالمي بين المنظمين ودوائر الصناعة (GRID) بالمناقشة الخاصة بالقيادة حول "تمويل مجتمع رقمي شامل - من البنية التحتية إلى البيانات".

وأدار المناقشة السيد براهيم سانو، مدير مكتب تنمية الاتصالات؛ وشارك فيها كل من السيد لين مومبو، رئيس هيئة تنظيم الاتصالات الإلكترونية والبريد (ARCEP)،

والسيد بوكار با، الرئيس التنفيذي لمجلس اتصالات جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ والسيد كريستيان دي فاريا، المدير الإداري لشركة Airtel Africa. وقام السيد كمال حسيونفيتش، رئيس دائرة البنية التحتية والبيئة التمكينية والتطبيقات الإلكترونية (IEE) في الاتحاد، بتحديد وجهة المناقشة من خلال تذكير الحضور بأن هناك 2,3 مليار شخص لا يزالون يعيشون خارج مناطق التغطية بالجيل الثالث (G3) - وهو مستوى غير مقبول من "الاستبعاد الرقمي" في عالم اليوم الموصول. وقادة الصناعة والمنظمون وصانعو السياسات الذين حضروا الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات (GSR) هم قادة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة العقول التي غيرت عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغييراً كلياً، ولكن عليهم القيام بمزيد من العمل. وتناولت المناقشة فرص الاستثمار المختلفة والتحديات المتعلقة بالتمويل لنشر شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سعياً إلى توفير النفاذ ودعم تطوير الخدمات والتطبيقات الجديدة من أجل تعزيز النفاذ إلى المعارف في العالم الرقمي وتقليص الفجوة الرقمية. وناقشوا أيضاً الكيفية التي يمكن أن يعالج المنظمون من خلالها الثغرات في الاستثمار، إلى جانب تمكين تنمية مجتمع المعرفة، بما في ذلك من خلال التعاون الإقليمي والدولي.

استراتيجيات مبتكرة للاستثمار: ما الجديد؟



نظرت الجلسة الأولى في استراتيجيات

الاستثمار المبتكرة التي تم تطويرها لدعم نشر النطاق العريض والنفاذ إلى الاقتصاد الرقمي، اعترافاً بأن الاستثمار المستمر عامل أساسي لنشر النطاق العريض والخدمات المتصلة به. وأسفر عرض قدمه السيد إقبال سينغ بيدي، رئيس شركة Analysys Mason، عن مناقشة مثيرة قام بإدارتها السيدة عبد الكريم سومايلا، الأمين العام للاتحاد الإفريقي للاتصالات (ATU). وكان من بين المتحاورين

الدكتور نايف سوكونرات، نائب رئيس اللجنة الوطنية للإذاعة والاتصالات (NBTC) في تايلاند، والسيدة إيبيل أوكوبي، رئيسة السياسة العامة بفيستوك لمنطقة إفريقيا، والسيد ستيف كولار، المدير التنفيذي لشركة O3b Networks المحدودة.

مناقشة بشأن المدفوعات المتنقلة: أداة تمكينية



وبحثت الجلسة الثانية، مناقشة بشأن المدفوعات المتنقلة، الآثار التنظيمية للخدمات المالية الرقمية الناشئة. وتولت إدارة المناقشة السيدة أديان كلاسا، المحررة التنفيذية لمنشورة This is Africa الصادرة عن صحيفة Financial Times بمشاركة المتحاورين الأستاذ جون نكوما، المدير العام للسلطة التنزانية لتنظيم الاتصالات (TCRA) في تنزانيا، والسيد سونتيل كانتى بوسيه، رئيس اللجنة البنغلاديشية لتنظيم الاتصالات (BTRC) في بنغلاديش، والسيد فابريس دجوسو، كبير مديري المبيعات لدى شركة ABS Africa،

والسيد ساشا بولفريني، كبير مسؤولي البرامج لدى مؤسسة Bill & Melinda Gates، والسيد مورتيمير هوب، مدير إدارة الطيف والسياسة العامة لدى رابطة شركات تشغيل الاتصالات المتنقلة (GSMA) لإفريقيا، التي تمثل المنظمين ومقدمي خدمات الاتصالات والجهات المانحة والجمعيات، من أجل مناقشة أدوار أصحاب المصلحة المختلفين في هذا النظام البيئي الناشئ. وقدم المحاورون أيضاً رؤية شاملة للمدفوعات المتنقلة كعامل تمكيني للشمول المالي وأداة تمكينية للمرأة بوجه خاص.

الأربعاء 10

جلسات الحوار العالمي بين المنظمين
ودوائر الصناعة (GRID)



بدأ اليوم الثاني بحديث للأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات السيد هولين جاو الذي شدد على أهمية تعزيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة على التكنولوجيا في نمو الاقتصاد الوطني الرقمي لكل بلد. وحث البلدان أيضاً على الاستثمار في تعليم الشباب وتدريبهم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقال السيد جاو "إن الشباب مبتكرون بطبيعتهم وشباب اليوم أيضاً 'مواطنون رقميون' - واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لحل المشاكل واستحداث خدمات جديدة مفيدة هو أمر طبيعي بالنسبة إليهم، ولذلك، يمكن أن يصبحوا من المحركات الرئيسية لإحداث تغيير اجتماعي واقتصادي". وأضاف قائلاً "وينبغي للحكومات التي تتحلى ببعد النظر أن تبحث سبل الاستفادة من هذه الطاقات وهذا الإبداع لتحويل اقتصاداتها من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمساعدة على سد الفجوة الرقمية."

تسليط الضوء على النماذج التجارية لتقاسم الشبكات



تولى السيد مارافو أنطوني شيجايزا، الأمين التنفيذي لجمعية منظمي الاتصالات لجنوب إفريقيا (CRASA)، إدارة الجلسة الثالثة، مع عرض قدمه السيد مالكوم ويب، وضمت الجلسة المتحاورين السيد جاك ستيرن، عضو في مجلس هيئة تنظيم الاتصالات الفرنسية (ARCEP) في فرنسا، والسيد مايك جانسين، أخصائي

في النفاذ إلى الإنترنت لدى شركة APC، والسيد بيتر بيتش، المدير التنفيذي لدى شركة Intel والسيد مونجي مرزوق، نائب رئيس إدارة الإنترنت والتطوير الرقمي لدى شركة Orange الذين نظروا في النماذج القائمة لتقاسم الشبكات التي تم تطويرها من بين مرافق الخدمات المختلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار النماذج القائمة من قبيل التقاسم والملكية المشتركة، وكذلك مختلف مالكي البنية التحتية والكيفية التي يمكنهم هم الآخرون من خلالها المساهمة في تنمية البنية التحتية. وحدد المنسق وجهة المناقشة من خلال ذكره أمام الحضور: "التقاسم أو عدم التقاسم - تلك هي المسألة!". وذكر المشاركين بالسياق القائم اليوم، وهو أن حوالي 4 مليار شخص لا يزالون غير موصولين، ومع ذلك، هناك اعتقاد سائد بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل دعامة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ووافق المشاركون على أن تقاسم الشبكات عامل أساسي. بيد أن مستوى تقاسم الشبكات لا يزال قيد المناقشة. وهناك حاجة إلى وضوح على مستوى التنظيم ووضع المبادئ التوجيهية، ويمكن أن تكون المنصات التنظيمية والعالمية مفيدة لمناقشة أفضل الممارسات والتوصل إلى حلول مشتركة من شأنها أن تشجع زيادة استخدام البنية التحتية على نحو أكثر فعالية وتحقيق هدف التوصيلية للجميع في نهاية المطاف.

تأثير الضرائب على الاقتصاد الرقمي



بدأت الجلسة الرابعة التي تولى إدارتها السيد سيرج إيسونغ، المدير التنفيذي لهيئة تنظيم الاتصالات الإلكترونية والبريد (ARCEP) في غابون بعرض من الدكتور راوول كاتز، رئيس الخدمات الاستشارية في مجال الاتصالات لدى شركة LLC، ومدير البحوث الاستراتيجية في مجال الأعمال لدى معهد كولومبيا للاتصالات-المعلومات. وكان من بين المتحاورين السيد سليمان تامبورا، عضو في مجلس هيئة تنظيم الاتصالات الإلكترونية والبريد (ARCEP) في بوركينا فاسو، والأستاذ هشام بسبس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات في تونس، والسيدة سينتيا ريديوك-داونز، المسؤولة التنفيذية لهيئة الاتصالات في ترينيداد وتوباغو (TTAT). ونظرت الجلسة في كيفية تأثير الضرائب على نشر الخدمات واستخدامها في بيئة رقمية، متسائلة ما إذا كانت الضرائب أداة للتنمية الاجتماعية أم هي من معوقات الأعمال التجارية. واتفق المشاركون على أهمية النظر في أثر الرسوم المالية على المنافسة والابتكار في ظل الاقتصاد الرقمي وفهمه، ما دام الواقع هو أنه يمكن للضرائب أن تؤثر على الطلب وعلى استخدام النطاق العريض. وتساءلت المناقشة أيضاً ما إذا كان النظام المالي، إن وجد، ينطبق على الخدمات والتطبيقات المقدمة بحرية على الإنترنت (OTT).

وتضمن اليوم الثاني كذلك جلسة إعلامية خاصة خلال فترة الغداء أدارها مدير مكتب الاتصالات الراديوية في الاتحاد، السيد فرانسوا رانسي، تناولت جدول أعمال المؤتمر العالمي المقبل للاتصالات الراديوية (WRC) (جنيف، 2-27 نوفمبر).

وتطرقت جلسات بعد الظهر إلى التحديات الناشئة مع ظهور إنترنت الأشياء وآثار متطلبات قابلية التشغيل البيني على الأطر التنظيمية.

إنترنت كل شيء: هل نحن مستعدون؟



بدأت الجلسة الخامسة، التي تولى إدارتها السيد هودج سيماكولا، الأمين التنفيذي/الرئيس التنفيذي لمنظمة اتصالات شرق إفريقيا (EACO)، بعرض قدمه البروفيسور إيان براون، المدير المساعد لمركز الأمن السيبراني بجامعة أوكسفورد وأستاذ في مجال أمن المعلومات والخصوصية لدى معهد أوكسفورد للإنترنت. وكان من بين المتحاورين السيد آلان بيلورو، المدير الإقليمي بشركة

IBM لوسط وغرب إفريقيا، والسيد شيف باخشي، نائب رئيس علاقات الصناعة بشركة إريكسون، والسيد إريك لوب، نائب الرئيس في شركة AT&T، والسيد عبد الرحيم كوما، المدير العام لشركة غابون للاتصالات، وقد ناقشوا آثار تقارب إنترنت كل شيء على المسائل السياسية والتنظيمية. ومع الانتشار السريع لإنترنت الأشياء، تطرأ على عالم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغييرات سريعة. وتشهد أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأسواق الاتصالات تغييرات هائلة مع ظهور تحديات جديدة إلى جانب فرص للأفراد وشركات الأعمال والمجتمع، يدفعها إلى ذلك التقارب بين البيانات الضخمة وخدمات الحوسبة السحابية وأجهزة الاستشعار وعلم تحليل البيانات. وستبلغ الفوائد، وفقاً لبعض التقديرات المحافظة، تريليونات الدولارات في السنة من الفرص الجديدة. وخلال العقد القادم، يُتوقع نشر مليارات الأجهزة أيضاً لتوفير حلول مبتكرة جديدة للأسواق المتقدمة والنامية على حد سواء. وقيمة إنترنت الأشياء تصل إلى أقصاها عند الجمع بين العديد من التكنولوجيات والحلول من أجل تقديم خدمات جديدة مبتكرة لصناعات تبدأ من قطاع الزراعة ذي التقنية المنخفضة ووصولاً إلى المنازل الذكية.

قابلية التشغيل البيئي في النظام الإيكولوجي الرقمي: نهج الطبقات



وناقشت الجلسة السادسة أهمية قابلية

التشغيل البيئي لمنع تقييد حرية المستهلكين عند استخدام التطبيقات والخدمات وفهم آثار هذه القابلية على الابتكار والمنافسة. وتولى إدارة الجلسة المهندس السيد محمد الثاني، رئيس المجلس/المدير التنفيذي لهيئة

تنظيم الاتصالات (TRC) في الأردن، وكان من بين المتحدثين السيد جان لوي بيه مينغي، المدير العام لهيئة تنظيم الاتصالات في الكاميرون (ART) والسيد سونام فونشتو، مدير هيئة المعلومات والاتصالات والإعلام في بوتان (BICMA)، والسيدة باتريسيا كوبر، نائب رئيس الشؤون الحكومية والسياسات لدى شركة Intelsat. بدأت المناقشة بعرض قدمه البروفيسور الدكتور إورس غاسير، أستاذ ومدير تنفيذي لدى مركز بيركمان للإنترنت والمجتمع بجامعة هارفارد. وافتتح السيد الثاني الجلسة بدعوته المشاركين إلى النظر إلى قابلية التشغيل البيئي بوصفه حجر الزاوية لإنترنت الأشياء. وقال إنها تبدو غير مرئية حتى الآن على الرغم من انتشارها منذ زمن بعيد. وطلب من المحاورين التحدث عن مزايا قابلية التشغيل البيئي وعيوبها، بما فيها فوائد التكاليف. وقال إنه يمكن للحكومات أن تشجع قابلية التشغيل البيئي نظراً لوجود مطلب عام – الحالات التي تشمل المستجيب الأول وإدارة الكوارث – وللمنظمين دور فعلي بما أنه يجب أن تكون الأنظمة قادرة على العمل مع بعضها البعض في حالات الطوارئ. والأمن الوطني هو المجال الآخر – حيث تشارك بلدان متعددة وتكون أنظمة الملكية الوطنية غير كافية فيلزم أن تكون الأنظمة قادرة على العمل مع بعضها البعض. وحث المشاركون المصنعين أيضاً على إدماج قابلية التشغيل البيئي ضمن الشبكات حتى يتم تحديد التكاليف بشكل أفضل عند تقديم الخدمات المتاحة بحرية عبر الإنترنت (OTT).

وعُقدت جلسة إعلامية ثانية في نهاية اليوم بقيادة السيد كوسماس زافازافا، رئيس دائرة دعم المشاريع وإدارة المعارف في الاتحاد، حول موضوع قيمة البيانات في البيئة التنظيمية قبل الندوة العالمية لمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاتحاد التي ستعقد في هيروشيما، اليابان من 30 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2015.

الخميس 11
يوم المنظمين

كان اليوم الثالث هو 'يوم المنظمين' الذي بدأ بجلسة أدارها السيد رونالد بوكس، رئيس هيئة تنظيم الاتصالات في فانواتو، حول موضوع تعزيز قابلية النفاذ الإلكتروني، تلتها جلسة بشأن كيف يمكن للتنظيم الذكي أن يسهل الخدمات المتنقلة وتطبيقاتها تولى إدارتها السيد درازن لوتشيك، المدير التنفيذي لوكالة البريد والاتصالات الإلكترونية في كرواتيا (HAKOM). وبحث الجلسة الختامية للندوة بقيادة السيدة ماغدينا غاج، رئيسة مكتب الاتصالات الإلكترونية في جمهورية بولندا، كيفية إسهم الأطر التنظيمية في دفع نشر النطاق العريض.

تعزيز قابلية النفاذ الإلكتروني: الهيئة التنظيمية كعامل تمكيني



وناقشت الجلسة السابعة التي أدارها السيد رونالد بوكس، رئيس هيئة تنظيم الاتصالات في فانواتو، مدى أهمية قابلية النفاذ الإلكتروني من أجل تعزيز قيام مجتمع رقمي شامل للجميع، يضم الأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة والأشخاص المحرومين وذوي الإعاقة والمكفوفين والصم والمسنين في المجتمع، وهم الأشخاص غير القادرين على الانضمام إلى العالم الرقمي باستخدام الوسائل التقليدية. وبدأت المناقشة بعرض قدمته السيدة صوفي مادنز-توسكانو

تبعها حلقة مناقشة بقيادة السيد المهندس هشام العاليلي، الرئيس التنفيذي للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات في مصر (NTRA) والسيدة مينيون كلايبرن، مفوضة لجنة الاتصالات الفيدرالية بالولايات المتحدة، والسيد سانجيف بانزال، مستشار هيئة تنظيم الاتصالات في الهند (TRAI) بالنيابة عن الدكتور فيجايالاكشمي ك. غوبتا، عضو في هيئة تنظيم الاتصالات في الهند. ونظرت الجلسة في التدابير التي يمكن أن يتخذها المنظمون لتعزيز قابلية النفاذ الإلكتروني إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع، سعياً إلى تحقيق الشمول الرقمي.

التنظيم الذكي لتسهيل الخدمات المتنقلة وتطبيقاتها للجميع



وبدأت الجلسة الثامنة، التي تولى إدارتها الدكتور درازن لوتشيك، مدير مجلس وكالة البريد والاتصالات الإلكترونية في كرواتيا (HAKOM)، بعرض قدمته السيدة ميرسي وانجوا، مساعدة مدير هيئة الاتصالات في كينيا. وكان من بين المحاضرين السيدة كاثلين ريفيير-سميث، المديرية التنفيذية لهيئة تنظيم المرافق والمنافسة

(URCA) في جزر البهاما، والسيدة كاتارينا بيلاي، مستشارة هيئة الاتصالات المستقلة في جنوب إفريقيا (ICASA)، والسيد كولنيس تشومبا، مدير التوصيل البيني والمنافسة بالنيابة عن السيدة شالويه-موديندا، المديرية العامة لهيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زامبيا (ZICTA). ونظرت الجلسة في التدابير التنظيمية التي تعتبر ضرورية لتسهيل نشر الخدمات المتنقلة وتطبيقاتها من أجل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، حيث تمت مناقشة القضايا المطروحة والخدمات الرئيسية التي يتعين تقديمها لتحقيق هذا الهدف (مثلاً الصحة المتنقلة والتعليم المتنقل والمدفوعات المتنقلة إلخ.). ونظرت الجلسة أيضاً في كيفية معالجة التنظيم في بيئة مشتركة بين القطاعات، وتدابير التعاون والتنسيق المطلوبة، وكيفية إدماج التطبيقات وخدماتها في سياسات الخدمة الشاملة وخطط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/النطاق

العريض الرقمي وكيفية تحفيز الاستيعاب. ورأى المحاورون أن الخدمات المتنقلة عبارة عن أدوات تسمح للأشخاص بمواكبة المستجدات، كما تساعد الحكومات وصانعي السياسات على تحديد الأهداف الاجتماعية وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وشدد محاورون آخرون على أن مشغلي الاتصالات المتنقلة في العديد من البلدان يملكون حصة كبيرة من السوق، وأن هذا أمر يلزم أن يبحثه المنظمون، إلى جانب السلطات المعنية بالمنافسة، حتى تتمكن الأسواق من الازدهار وتُتاح مجموعة واسعة من الخدمات. واعتراضاً بأن التنظيم عمل يحقق التوازن، من المهم أن تتبادل البلدان قصص النجاح، كي تتمكن البلدان الأخرى من التعلم من خبراتها ويتسنى تبادل المعارف. ويعد النفاذ إلى النطاق العريض شرطاً أساسياً وشبكات النطاق العريض المتنقل العالية الجودة جزءاً من هذه المعادلة.

كيف يؤثر التنظيم على استيعاب النطاق العريض؟



المناقشة الختامية، التي تولت إدارتها السيدة ماغديلينا غاج، رئيسة مكتب الاتصالات الإلكترونية في جمهورية بولندا، وكان من بين المحاورين سعادة السيد سينغ كونغ، العضو الأول في هيئة تنظيم الاتصالات (TRC) في كمبوديا، والسيد مانويل إميليو رويز، عضو في هيئة الاتصالات (Sutel) في كوستا ريكا، والسيد رينيه دويني كووني، مدير الاتصالات وعضو في مجلس المكتب الاتحادي للاتصالات (OFCOM) في سويسرا، وفرت للمنظمين

فرصة لتبادل خبراتهم بشأن التدابير التنظيمية المتخذة لدعم النفاذ إلى النطاق العريض وضمان جودة الخدمات وتحفيز استيعاب النطاق العريض. وافتتاح المناقشات، ذكرت مديرة المناقشات المشاركين بمهدف المنظم ورسالته المتمثلة في تزويد مواطني البلد بالنفاذ إلى الإنترنت عريض النطاق. وأشارت إلى أنه يمكن مقارنة النطاق العريض بتدفق الدم في جسم الإنسان. فالنطاق العريض ليس وسيلة من وسائل الترف إنما حاجة من الحاجات الأساسية للإنسان. وتعد الخدمات وأوجه الاستخدام التي يمكن أن يتيحها النطاق العريض للمواطنين في أي بلد ضرورية، بيد أن وجود البنية التحتية الأساسية يعد شرطاً أساسياً. وبالتالي، تكتسي سبل تعزيز الاستثمار في البنية التحتية أهمية بالغة. ويلزم أن تنظر البلدان إلى المستقبل، إلى عام 2020 وما بعده، وتضع استراتيجيات طويلة الأجل من أجل النظر في كيفية تمكين سكانها من أن يصبحوا مواطنين متنقلين في العالم. وإضافة إلى وضع استراتيجية خاصة بالنطاق العريض، يلزم أن تكون لدى البلدان القوانين والتشريعات المناسبة، ومن ثم لغرض استحداث إمكانيات التنبؤ في السوق.

السيبل إلى الماضي قدماً والختام



ترأس الجلسة حول السبل إلى الماضي قدماً والحفل الختامي للندوة العالمية الخامسة عشرة لمنظمي الاتصالات (GSR15)، مدير مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد السيد براهيم سانو، ورئيس الندوة السيد لين مومبو، ووزير الاقتصاد الرقمي والبريد في غابون، معالي السيد باستور نغوا

نيميه. وخلال الجلسة حول السبيل إلى المضي قدماً، تم اعتماد المبادئ التوجيهية للندوة GSR-15 بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بتيسير استيعاب التطبيقات والخدمات المتنقلة واستخدامها على نطاق واسع من خلال التنظيم الهادف. وتدعو المبادئ التوجيهية منظمي الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تحديد السياسات الاستباقية والتدابير التنظيمية المبكرة من أجل: إدكاء الوعي بإمكانات الخدمات المتنقلة وتطبيقاتها بهدف تحقيق الفرص الاجتماعية الاقتصادية من خلال تمكين المواطنين؛ إزالة العوائق التنظيمية والتقنية وتعزيز النفاذ؛ وتطوير التطبيقات والخدمات المتنقلة واستيعابها؛ وضمان سهولة الاستخدام والثقة والخصوصية والأمان وكذلك الأمن الأساسي في استخدام الخدمات المتنقلة وتطبيقاتها، مع الأخذ في الاعتبار طبيعتها العابرة للحدود؛ وتحديد الأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها الحكومات، ومنظمو الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعة والمستهلكون من أجل تيسير وتحفيز الاستيعاب والاستخدام بطريقة سليمة وآمنة. وقاد رئيس الندوة GSR-15 السيد لين مومبو، تنسيق العمل الخاص بالمبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات للندوة GSR-15، وقد قبل دور السفير المعني بالمبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات للندوة GSR-15، مصرحاً بأنها "تستجيب للاحتياجات الحالية فيما يتعلق بتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية."

الكلمات الختامية:

قال السيد باستور نغوا نيميه، معالي وزير الاقتصاد الرقمي والبريد في غابون "إن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل اليوم قطاعاً استراتيجياً في عملية تكوين الثروة الوطنية وتوزيعها، وهي تساهم إلى حد كبير في تحسين المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي وتنمية النشاط الاجتماعي الاقتصادي في غابون. وتطمح الحكومة الغابونية إلى كفالة ألا تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نمو الناتج المحلي الإجمالي فحسب بل وأن تكون أيضاً متاحة ومتوافرة وميسورة التكلفة. وأكد لكم أن الجمهورية الغابونية ستستخذ، تحت قيادة الرئيس علي بونغو أونديمبا، الخطوات اللازمة لتنفيذ نتائج أعمالكم. وأود أيضاً أن أؤكد مرة أخرى التزام حكومتي وإرادتها لدعم ومساعدة الاتحاد في رسالته المتمثلة في توصيل العالم وتحويل إفريقيا."

وأكد مدير مكتب تنمية الاتصالات، السيد براهيم سانو، على دور الاتحاد في تعزيز الابتكار. وقال "إن المنظمين وواضعي السياسات في أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتسمة بالعمولة على نحو متزايد اليوم، بحاجة إلى التكاتف من أجل إيجاد أرضية مشتركة وتحديد سبل مبتكرة للعمل معاً. ولقد أصبح الابتكار عاملاً محورياً في الأطر السياسية التي ستهيئ البيئة التمكينية السليمة لدفع عجلة النمو - ويعد الاتحاد بمثابة المنصة المثالية المحايدة لإجراء هذه المناقشات." وشكر حكومة غابون وفريق هيئة تنظيم الاتصالات الإلكترونية والبريد على استضافته للندوة، وهنأ السيد مومبو على قيادته المتميزة للحدث. وأعلن السيد سانو عن تسمية السيد مومبو سفيراً للمبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات للندوة GSR-15.

وقبل السيد لين مومبو، رئيس المجلس التنظيمي لهيئة تنظيم الاتصالات الإلكترونية والبريد (ARCEP) ورئيس الندوة GSR-15، دور سفير المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات للندوة GSR-15، مصرحاً "بأنها تستجيب للاحتياجات الحالية المتعلقة بتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سد الفجوة الرقمية." وشكر الاتحاد مضيفاً أن "الغابون من خلال استضافة هذا الاجتماع، أظهرت التزامها بالتعاون الدولي من خلال العمل نحو إقامة مجتمع معلومات شامل على الصعيد العالمي بشكل عام وعلى الصعيد الإفريقي بشكل خاص. وأود أن أعرب عن ارتياحنا للنتائج الممتازة التي توصلنا إليها بعد ثلاثة أيام من العمل المكثف. ولا أشك لحظة واحدة في أن هذه النتائج ستعود بالنفع على جميع الأطراف الفاعلة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإنني سعيد بوجه خاص لأهمية وجود المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات التي اعتمدها للتو، فهي تستجيب للاحتياجات الحالية لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية."

أفضل الممارسات للندوة العالمية
لمنظمي الاتصالات لعام 2015
فيما يخص أفضل الممارسات المتعلقة بتيسير تبني
التطبيقات والخدمات المتنقلة واستعمالها الواسع
من خلال التنظيم الهادف

يؤكد النفاذ إلى الخدمات المتنقلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) واستخدامها فرصاً اجتماعية لا تحصى ولا تعدّ، ويساعد على تحفيز النمو الاقتصادي للبلدان مما يعود بالنفع على الحياة اليومية للمواطنين أجمعين. وبامتلاكنا هذه التكنولوجيا القوية وهذه القدرات الحاسوبية التي لم يسبق لها، لا بدّ من أن نستجيب للتحولات الدينامية الجارية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي الأسواق، وأن نصمّم نماذج تنظيمية جديدة، وأن نواجه التحديات المتعلقة بالبنى التحتية والطيف والخصوصية. وسيهيئ "تنظيم الجيل الرابع" هذا بيئة تشجّد الطاقات بقدر أكبر من أجل استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع ضمان اليقين القانوني والاعتمادية التقنية معززةً بذلك ثقة المستخدمين النهائيين، وسيسمح للناس في كل أرجاء المعمورة بالاستفادة من الفرص السانحة في مجال الصحة والتعليم والإدارة العامة والزراعة والتجارة والمالية وفي جميع المجالات التي تخدم الإنسانية، وسيساعدنا على تحقيق التنمية المستدامة.

ونحن، الهيئات التنظيمية المشاركة في الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2015، نقرّ بأن تنظيم الجيل الرابع الهادف، الذي يعتمد نهجاً مرناً يشجّع المنافسة السليمة (الفعّالة والمستدامة) والابتكار وحماية المستهلك وتمكينه، يمكنه أن يساهم مساهمة كبيرة في الاستجابة للتحول الدينامي الذي تشهده أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي، قمنا بصياغة وإقرار هذه المبادئ التوجيهية المتعلقة بأفضل الممارسات التنظيمية لتيسير تبني الخدمات والتطبيقات المتنقلة واستخدامها الواسع من أجل تدعيم الشمول الرقمي والمالي.

I. حفز الطلب

إقراراً بقدرة الخدمات والتطبيقات المتنقلة على تحسين الشفافية والمساءلة والكفاءة في الخدمات العامة، تستطيع الحكومات أن تستفيد من معارف وتجارب أصحاب المصلحة لصياغة استراتيجيات شاملة تسمح للمستخدمين باستعمال الخدمات والتطبيقات المتنقلة. كما ينبغي للحكومات أن تسعى إلى الابتكار في هذا المجال وأن تغدو من الجهات المستخدمة الرائدة فيه. ويمكن أن تولّد مبادرات من قبيل توصيل الإدارات والمؤسسات العامة، مثل المدارس والمكتبات والمستشفيات، فرصاً مهمة في الأسواق وأن تحفز العرض والطلب فيما يخص الخدمات والتطبيقات المتنقلة.

ونسلم بالدور الذي يمكن أن تؤديه الهيئات التنظيمية في دعم وتشجيع الشراكات التي تيسّر تطوير الخدمات والتطبيقات المتنقلة وتذكي الوعي بالسبل التي يمكن أن تساهم بها هذه الخدمات والتطبيقات في زيادة الإنتاجية الاقتصادية. وعلى وجه الخصوص، تستطيع التطبيقات الاجتماعية المخصصة للأشخاص الأقل حظاً أو غير الموصولين أن تحسّن من نوعية حياتهم في جميع القطاعات الاقتصادية. كما أن بذل جهود مشتركة مع الوكالات الحكومية العاملة في قطاعات أخرى يمكن أن يولّد فرصاً مربحة للجميع مما يحقق أغراضاً شتى منها النهوض بالتعليم والمهارات الرقمية والشمول المالي والإدماج في البرامج الصحية.

ونشدّ كذلك على أهمية الحث على إعداد وتوزيع محتوى رقمي مناسب، بما في ذلك محتوى بلغات متعددة ومحتوى بلغات محلية.

II. تيسير إتاحة الخدمات والتطبيقات المتنقلة والنفاذ إليها واستعمالها

تعد شبكات الجيل الجديد أساس الابتكار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحرك تطوير الخدمات والتطبيقات المتنقلة. لذا، نرى أن وجود قواعد موحّدة تيسّر تهيئة البنى التحتية والنفاذ المفتوح إلى الشبكات على المستوى الوطني والإقليمي يمكن أن يساهم كثيراً في تحفيز تطوّر الخدمات والتطبيقات المتنقلة. ويُعتبر التعاون بين جميع الهيئات العامة المعنية على المستوى الدولي والإقليمي والوطني والمحلي عاملاً أساسياً في التنفيذ السريع والسلس والفعال.

وينبغي ألا يغفل واضعو السياسات والهيئات التنظيمية عن أهمية تصميم سياسات وأطر تنظيمية تحفيزية تتسم بالمرونة وتتوجه إلى السوق فيما يخص توزيع الطيف وتخصيصه للخدمات المتنقلة العريضة النطاق، مما يسمح ببناء الثقة وتهيئة الظروف اللازمة لازدهار سوق الخدمات والتطبيقات المتنقلة.

ويتعين الاستمرار في تنمية الأسواق الجديدة والصناعة من أجل الأجهزة المتنقلة، وذلك من خلال التدابير التنظيمية المناسبة، خاصة في البلدان النامية.

وقد يكون من الضروري إعادة النظر في السياسات الحكومية المتبعة حالياً ومراجعتها، حسب الاقتضاء، للتأكد من أنها ما زالت صالحة ومناسبة للبيئة الجديدة، ولضمان سرية وسلامة البيانات المتعلقة بالحكومات وشركات الأعمال والمستهلكين، وثمة حاجة في الوقت نفسه إلى أطر تنظيمية مفتوحة وتعاونية للتشجيع على تطوير خدمات شاملة على غرار الخدمات المتنقلة التجارية والمصرفية والمالية والصحية.

ونقرّ بأن إنشاء إطار مرجعي متسم بالتقارب يرفع المنافسة والتوصيل البيئي وقابلية التشغيل البيئي يمكنه أن ييسّر فعلاً العلاقات بين مختلف موفّري البنى التحتية والخدمات، وبين هؤلاء وموفّري التطبيقات والمحتوى. ويمكن أن يتيح إطار لمنح التراخيص متسم بالتقارب، يعمل على تخفيف أو إزالة متطلبات منح التراخيص في الخدمات المتنقلة، فرصاً لأعمال تجارية جديدة.

وإقراراً بأن تقاسم عناصر من الشبكات بين موفّري الخدمات قد يكون أمراً مجدياً من الناحية التجارية إذ يسمح بتفادي ازدواجية التكاليف وبفسح المجال لإتاحة مزيد من الخدمات المتنقلة، يمكن للهيئات التنظيمية أن تنظر في تشجيع ممارسات تقاسم الشبكات في جميع مستويات الشبكات وسلاسل القيمة.

ونرى أنه ينبغي اتخاذ تدابير تحديدية إبداعية لحفز تبني الخدمات المتنقلة واستحداث التطبيقات المناسبة للواقع المحلي في المناطق النائية والريفية. ومن بين التدابير الأخرى التي يمكن اتخاذها تحديد استراتيجيات للخدمة الشاملة واستخدام آليات مناسبة لإنشاء حاضنات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو لتمويل المطوّرين المحليين والتطبيقات المناسبة للواقع المحلي.

وندعو إلى اتخاذ تدابير تنظيمية وإطلاق مبادرات خاصة وإقامة شراكات لتخفيض تكلفة الخدمات والتطبيقات المتنقلة من أجل ضمان النفاذ العادل والشامل.

ونقرّ أيضاً بأن اكتساب المهارات الرقمية عنصر أساسي للتبني الواسع للخدمات والتطبيقات المتنقلة واستخدامها استخداماً فعالاً، وينبغي استحداث برامج تدريبية جامعة تستهدف شتى الفئات السكانية.

ونعيد التأكيد على أهمية قيمة المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات الصادرة عن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2013 فيما يتعلق بالدور المتطور للتنظيم والمنظمين في بيئة رقمية؛ والمبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات الصادرة عن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2014 فيما يتعلق بحماية المستهلك في عالم رقمي.

III. حماية المستهلكين والموردين

نقرّ بأهمية اعتماد أطر تنظيمية متعددة القطاعات تتناول خصوصيات ومتطلبات الخدمات والتطبيقات المتنقلة، ضامنةً بذلك حماية حرية المستهلك في الاختيار والممارسة السليمة لحقوق المستهلك.

ونقرّ بأهمية تثقيف وتمكين المستهلكين بشتى التدابير والمبادرات، بما في ذلك عن طريق توفير المنصات التي تقوم بمقارنات بين عروض وأسعار الخدمات تستند إلى آخر المستجدات ويسهل على المستهلك إجراؤها؛ وإطلاع المستهلك على الأحكام القانونية وإجراءات الشكاوى/الانتصاف؛ وتعزيز ثقافة الأمن السيبراني. وعلاوةً على ذلك، لا يجوز أن يتقيد المستهلكون بموفر واحد للخدمات المتنقلة أو بتطبيق واحد، وإنما ينبغي أن يحتفظوا بإمكانية الاختيار والتنقل بين عدة موفّرين.

ونقر كذلك بضرورة قيام الهيئات التنظيمية بالتشجيع على اتخاذ التدابير الرامية إلى تعزيز أمن الخدمات والتطبيقات المتنقلة، وذلك باستحداث هويات رقمية موثوق بها، واستعمال التعرف على هوية المشتركين وتسجيلهم من أجل حماية البيانات الشخصية للمستهلكين، وحماية القاصرين والفئات الضعيفة، والنهوض خصوصاً بشفافية الاتصالات والمعاملات عبر الإنترنت. وبالتالي، فإنّ التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين لا غنى عنه لضمان حماية الحقوق والمصالح العليا للمستهلكين والموردين على السواء.

وإضافةً إلى ذلك، نوصي باعتماد سياسة متعلقة بالخصوصية تتضمن تدابير معزّزة لتنبية المستعملين، وتمكينهم من التحكم في الممارسات المتصلة بالبيانات عندما لا ترتبط هذه الممارسات بالوظيفة الأساسية للتطبيق أو عندما تتعلق بمعلومات حساسة.

IV. دور أصحاب المصلحة المعنيين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ينبغي للهيئات التنظيمية وواضعي السياسات التعاون مع الوكالات الحكومية والقطاع الخاص والهيئات غير الحكومية لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة الخدمات والتطبيقات المتنقلة، في استراتيجياتها الوطنية الاجتماعية والاقتصادية، ولوضع سياسات وقواعد شاملة كفيلة بتحقيق التآزر والتفاعل المثمر بين اقتصاد الخدمات والتطبيقات المتنقلة وسائر القطاعات. وينبغي التركيز في هذه السياسات والقواعد على النهوض بالرفاه الاجتماعي للمستهلكين مع الحرص في الوقت نفسه على تيسير التنسيق والشراكات بين الوكالات الحكومية والقطاع الخاص والهيئات غير الحكومية.

وينبغي أن تعتمد هيئات تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تدابير تنظيمية هادفة تعزّز تطوير الشبكات والخدمات العريضة النطاق وتتيح للمستهلكين النفاذ الميسور التكلفة والواسع النطاق إلى الخدمات والتطبيقات المتنقلة وتضمن المنافسة السليمة بين الجهات الفاعلة في السوق مع تعزيز الابتكار، وتكفل حماية المستهلكين في بيئة رقمية.

وينبغي لموفري الخدمات والتطبيقات المتنقلة أن يسعوا إلى تحديد وتنويع مجموعة الخدمات والتطبيقات المعروضة ومحتواها، وإلى جعلها ميسورة التكلفة وتسهيل حصول شرائح كبيرة من السكان عليها.

وعلى جمعيات حماية المستهلكين أن تؤدي أيضاً دوراً في تحديد إطار للحوار مع أصحاب المصلحة الآخرين، وفي إجراء بحوث مستقلة، وفي المشاركة في حملات التوعية، كي تساهم في وضع سياسات واستراتيجيات مستنيرة للاقتصاد الرقمي.

ونظراً إلى الطبيعة الشاملة للخدمات والتطبيقات على الخط، فإن التنسيق عبر الحدود للسياسات التنظيمية ذات الصلة والتعاون المعزّز بين الوكالات الحكومية الوطنية والمنظمات الإقليمية والعالمية أمر ضروري لتهيئة نظام بيئي رقمي شامل وإيجاد ضمانات فعالة ضد الاحتيال والممارسات المسيئة.



www.itu.int/GSR15

ISBN: 978-92-61-16166-8



طبع في سويسرا
جنيف، 2015
إصدار الصور: الاتحاد الدولي للاتصالات



الاتحاد الدولي للاتصالات
Place des Nations
CH-1211 Geneva 20
Switzerland